

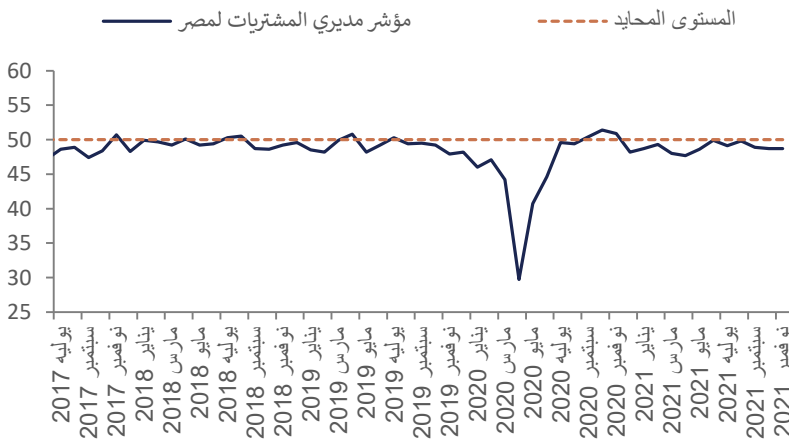
البحث عن الزخم المفقود

لاتزال اختناقات العرض، وارتفاع أسعار السلع الأساسية يغذي قوى الانكماش: غلق مؤشر مديري المشتريات المصري مرة أخرى بين المطرقة والسندان حيث حدثت ضغوط التضخم المستوردة من قدرة الشركات على تأمين هوامش ربحها الكافية دون التأثير على انتعاش الطلب الهش. ظل مؤشر مديري المشتريات في مصر عند 48.7 (نفس قراءة أكتوبر مقابل 48.9 في سبتمبر)، وظل في منطقة الانكماش لمدة عام. أثار الاستطلاع أيضاً المخاوف بشأن مسار تعافي سوق العمل، حيث رأينا مؤشر التوظيف، الذي كان في توسع خلال الأشهر الأربعة الماضية، يعكس اتجاهه التوسعي وانخفاض إلى منطقة الانكماش من 50.5 في أكتوبر إلى 48.5 في نوفمبر. علاوة على ذلك، استمر التراجع في الإنتاج وأحجام الطلبات الجديدة في نوفمبر، حيث أظهر الأخير أسرع معدل انخفاض منذ مايو 2021. وعلى الجانب الإيجابي، انتعش الطلب الأجنبي للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، مما خفف من الضغوط على مؤشر مديري المشتريات الكلي.

إنه ليس لغزاً؛ إنه تأثير فقط سنة الأساس: على الرغم من حقيقة أن البيانات الرسمية للبلاد تظهر أن معدل النمو السنوي قد ارتفع بشكل حاد بمقدار 7.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام المالي 2021 وبمقدار 9.8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام المالي 2022، فمن المرجح أن ينهي مؤشر مديري المشتريات في مصر عام 2021 بدون قراءة توسعية واحدة. وعلى الرغم من ذلك، كما كرر مراراً، يجب أن نقرأ الأرقام السنوية لعام 2021 بحذر بسبب تأثير سنة الأساس. تشير أرقام النمو فقط إلى أن الاقتصاد قد بدأ في استعادة ما فقدته خلال ذروة جائحة كوفيد-19، بينما تتعقب البيانات الشهرية لمؤشر مديري المشتريات سرعة وقوة هذا الانتعاش. علاوة على ذلك، دعونا لا ننسى أن الاستثمارات الحكومية كانت عنصراً حاسماً في دعم النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية.

حان الوقت للتركيز على العوائق طويلة الأجل لنشاط القطاع الخاص: نتوقع أن يتعرض القطاع الخاص لضغوط من التشوهات العالمية التي يحركها العرض ومسار الجائحة على المدى القصير. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوقعات لعام 2022 تحمل المزيد من إمكانيات التعافي للقطاع الخاص حيث تخطط الدولة للمضي قدماً في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يهدف إلى معالجة العوائق طويلة الأجل من أجل تعزيز مكانة أكثر تنافسية للقطاع الخاص لقيادة النمو. وسيأتي ذلك من خلال انسحاب الدولة من قطاعات معينة وتقديم شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص في قطاعات أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الحيز المالي الحالي المحدود سيُبقى دور البنك المركزي المصري ضرورياً لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم النمو والحفاظ على التضخم مرتكزاً حول مستهدفاته.

شكل 1: مؤشر مديري المشتريات لمصر في انكماش منذ عام



المصدر: ماركيت مؤشر مديري المشتريات.

منى بدير

كبير الاقتصاديين

ت 202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراخي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 8130

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد عشموي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجزيرة، مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

الفروع

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعريه تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلًا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن اتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتقرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حذاً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو تربطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة ©2021 مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.